

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

لا تشركوا به شيئاً (فقل إن لا نافية وقل ناهية وقل زائدة والجميع محتمل .
وحاصل القول في الآية أن ما خبرية بمعنى الذي منصوبة بأتل و (حرم ربكم) صلة و (عليكم) متعلقة بحرم هذا هو الظاهر وأجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم والجملة محكية بأتل لأنه بمعنى أقول ويجوز أن يعلق (عليكم) بأتل ومن رجع إعمال أول المتنازعين وهم الكوفيون روجه على تعلقه بحرم وفي أن وما بعدها أوجه .
أحدها أن يكونا في موضع نصب بدلا من ما وذلك على أنها موصولة لا استفهامية إذ لم يقترن البديل بهزة الاستفهام .

الثاني أن يكونا في موضع رفع خبرا ل هو محذوفا أجازهما بعض المعربين وعليهما ف لا زائدة قاله ابن الشجري والصواب أنها نافية على الأول وزائدة على الثاني .
والثالث أن يكون الأصل أبين لكم ذلك لئلا تشركوا وذلك لأنهم إذا حرم عليهم رؤساؤهم ما أحله الله سبحانه وتعالى فأتاعوهم أشركوا لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته .
والرابع أن الأصل أوصيكم بآلا تشركوا بدليل أن (وبالوالدين إحسانا) معناه وأوصيكم بالوالدين وأن في آخر الآية (ذلكم وصاكم به) وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر .

والخامس أن التقدير أتل عليكم ألا تشركوا فحذف مدلولا عليه بما